مخاطر الاقتصاد الظل في العالم : مع الاشارة لوضع الجزائر

The risks of the shadow economy in the world with reference to . the situation of Algeria

فريوة نرجس [1*]، ميدون سيساني [2]،

[1] جامعة علي لونيسي، البليدة 2 (الجزائر)، nfrioua@yahoo.fr

[2] جامعة ابن خلدون ، تيارت (الجزائر)، sissanim@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/09/30؛ **تاريخ القبول:** 2022/06/02؛ **تاريخ النشر:** 2022/12/31

ملخص: ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي من الظواهر العالمية و التي لا يكاد يخلو نظام اقتصادي أو دولة منها. حيث يري خبراء الاقتصاد و الباحثين أن هذا القطاع في اتساع خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية ووجود نسب عالية من الفقر والبطالة، حيث يستقطب كثيرين من الشباب الذين لا يجدون فرص عمل في القطاع المنظم. هذا القطاع الأسود يلتهم و يكاد يسيطر على نصف أو أكثر من نصف النشاطات الاقتصادية في بعض الدول. وحسب المنضمة العالمية للعمل فان حوالي 60 % من العمال في العالم يعملون في الاقتطاعات الغير رسمية. و في إفريقيا حوالي 85.8% يشتغلون في الاقتصاد الغير رسمي. مما يتطلب البحث على آليات لتصحيح و الحد من هذه الظاهرة و إيجاد سياسات لإدماج القطاع الغير رسمي في القطاع القانوني المنظم.

الكلمات المفتاح : الاقتصاد الغير رسمي؛ العمالة الغير رسمية ؛ القطاع الغير رسمي.

رموز تصنيف jel: O57; J21; O17

Abstract: The informal economy is a universal phenomenon, which exists almost in most economic system and states. Economists and researchers believe that this sector is expanding fast especially, in the period of economic crises and high rates of poverty and unemployment, attracting many young people who do not find jobs in the formal sector. This black sector is devouring almost half of the economic activities in some countries. According to the World Labor Organization, about 60% of the world's workers work in informal sectors. In Africa, about 85.8% are engaged in the informal economy. This situation requires new mechanisms to correct this phenomenon and adopt real policies to integrate the informal sector in the legal sector.

Keywords: Informal Economy; iinformal Employment; informal Sector

* المؤلف المرسل

Jel Classification Codes: O17 ; J21; O57.

تمهيد :

لا شك ان موضوع الاقتصاد غير الرسمي(الاقتصاد الظل) يمثل أحد أكثر المشكلات جذباً للنقاش العام والأكاديمي والسياسي في العالم و كذا في الجزائر لما له من اثار سلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء . فغياب دور الدولة في اداء دورها من خلال القوانين العادلة و الانظمة السليمة و القوانين التي تخدم الجميع هو السبب المباشر من وراء انتشار ظاهرة الاقتصاد المستتر او ما يسمى بالاقتصاد الظل او الاقتصاد الغير رسمي هو كل نشاط اقتصادي سواء تجاري او خدماتي يدر دخلا لصاحبه بصفة غير قانونية بسبب ممارسة انشطة بشكل جزئي او كلي خارج القوانين المعمول بها المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة. و كذلك يمكن ادراج كل الانشطة الغير نظيفة و الغير مشروعة و الغير المرخصة من طرف الدولة كتجارة المخدرات و تبيض الاموال و التجارة بالبشر و التجارة بالمسروقات الى جانب الرشوة و الاختلاسات المالية و كل انواع الفساد السياسي الذي يتقاض عليه اصحابه اموال غير مشروعة و يتم اخفائها عن مصالح الضرائب و اجهزة المراقبة و التي تعتبره اغلب الدول في العالم بأنشطة غير مشروعة.

وتتباين تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الجزائري تبايناً كبيرا، من زاوية الكتلة النقدية المتداوَلة داخلَ السوق الجزائرية، فإنها تتراوح بين 3700 مليار دينار أي حوالي 40 مليار دولار و ذلك حسب تصريحات الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في شهر مارس لسنة 2015 و حسب تصريحات الاخيرة لوزير الاول للحكومة في شهر سبتمبر 2017فهي تقدر بـــ1700 مليار دينار أي حوالي 18.5 مليار دولار.

من خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية :

ما المقصود من الاقتصاد الغير الرسمي(الاقتصاد الظل)و ماهية أهم خصائصه وآليات الحد منه في الجزائر .

و للإجابة على هذه الاشكالية نطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية و هي كالاتي :

- ما هو الاقتصاد الرسمي ما هي اهم مميزاته و اشكاله؟
- ما هي الاسباب و الدوافع من وراء تفاقم و اتساع دائرة اقتصاد الظل في الجزائر؟
- كيف يتم قياس الاقتصاد الغير رسمي؟
- ما هي اهم الحلول لظاهرة الاقتصاد الغير رسمي ؟

I- ما هو الاقتصاد الغير رسمي:

1- تعريف كوت مان(Gutmann, 1985) **يعد كوت مان اول من لفت الانتباه لظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال بحثة** Subterranean Economy و الذي اشار فيه الى المعاملات التي لا تدخل ضمن الناتج القومي حيث يعرف هذا الاقتصادي اقتصاد الظل بانه الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة و لا يظهر في دفاتر حسابات الحكومية .

2- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd) لسنة 2009. الاقتصاد الغير رسمي هو كل نشاط غير محمي من طرف مؤسسات الضمان الاجتماعي و الحماية الاجتماعية التابعة الدولة . فهو كل نشاط تقوم به وحدة اقتصادية غير رسمية سواء بصفتها شخص طبيعي او معنوي سواء كان نشاط في بيت او عربة او على الرصيف او داخل سوق يومي و كذلك كل من يعرض بضائع على الارض او بصفة متجول (مفتاح & الكريم, 2013).

كمل يطلق مفهوم الاقتصاد الغير رسمي على أي دخل ينتج عن انشطة خارج مؤسسات المجتمع التي تنظم الانشطة التجاري المختلفة [1].

3- **تعريف مكتب العمل الدولي** :

يعرف مكتب العمل الدولي النشاط الغير رسمي على أنه كل نشاط يمارس بشكل غير رسمي سواء من طرف عمال أجراء وغير أجراء، بهدف توفير مداخيل لأولئك و وظائف بدون الموافقة الرسمية للسلطات ودون الخضع لمراقبة الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في

المجال الضريبي و الأجور الدنيا، و ظروف العمل .» و عليه يمكن القول ان الاقتصاد الغير رسمي هو اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي و لكن كل انشطته لا تدخل ضمن الحسابات الناتج الداخلي تهربا من الالتزامات القانونية و بالأخص من الضرائب، او لسبب مخالفة الانشطة للنظام القانوني في البلد.

II – مكونات هرم القطاع الغير رسمي :

لبد من توضيح ان القطاع الغير رسمي يشكل هرم يتكون من مجموعة من الشرائع حيث تتسع شريعة النشاطات الغير رسمية على مستوى القاعدة و تنتقل الى التراجع في العدد كلما توجهنا نحو الطبقة الاعلى [3].

الشكل رقم 1 : أهم مكونات القطاع الغير رسمي.

Source :Chen, M., Vanek, J., Lund, F., Heintz, J., Jhabvala, R., & Bonner, C. (2005). *Women, work & poverty*. New York: UNIFEM

يعد القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصاديا متكاملا يله خصوصياته ومكانة واضحة في بنية الاقتصاد في العالم ككل و في الجزائر و من هذا المنطلق نتساءل حول الدور الذي لعبته الدولة في تطور حجم الاقتصاد الغير رسمي ونشأته وازدهاره، وعن موقفها منه ومن العاملين فيه، وعلاقة هؤلاء بالنظام الرسمي.

و من المنظور السياسي يمكن تفسير نشأة واستمرار القطاع غير الرسمي؛ فأنشطته يفترض أنها تحت السيطرة الكلية للدولة و للحكومة، و لكن الدولة تحت مسمى الحكومة تتجنب هذه السيطرة لتحقيق اهداف سياسية و هروبا من عدم قدرة الدولة من احتواء هذا القطاع و ترسيمه بسبب قلة و ضعف العرض للسوق العمالة ككل.

و على العموم يتكون هرم اقتصاد الظل على مستويات و شرائح متعددة من المجتمع حيث تزداد قاعدة الهرم في الاتساع كلما كانت الاجور منخفضة و في طبقة العائلات التي ليس لها مداخيل ثابتة و تتميز هذه الطبقة بالفقر المدقع من جهة اخري. كما تدعم طبقة العمال المسرحين من العمل و حتى طبقة العمال بأجور منتظمة و لكنها اجور جد محدودة مكونات هذا الهرم. و تمثل طبقة العمال لحسابهم الخاص و العمال بصفة عامة النسبة الاقل انجذاب للعمل الغير رسمي [2].

1. حجم الاقتصادات الغير سمية في العالم :

1.1. نسبة القطاع الغير رسمي من اجمالي الناتج المحلي : من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ ان هذا الاقتصاد الاسود له تاريخ و مكانة و متغلغل في كافة الانظمة الاقتصادية. فنسبة 31.9 بالمائة تدل ان يقاسم مناصفة الاقتصاد الرسمي و كانه الوجه الثاني لنفس النظام الرسمي

و احيانا يفوق كل التقديرات في الدول ذات الاقتصاديات الهشة و في غياب الحوكمة و رقمنه الادارات مثل الضمان الاجتماعي و مصالح الضرائب حيث وصل الى نسبة 60 بالمائة في زمبابوي و بوليفيا.

الجدول رقم 01 :الاقتصاد الغير رسمي بين 1991 حتى 2016

مناطق الاقتصاد الغير رسمي	النسبة من اجمالي الناتج المحلي
على المستوى العالمي	اكثر من 31.9% من إجمالي الناتج المحلي
اقل الدول من حيث انتشار اقتصاد سويسرا	اقل من 7.2 % من إجمالي الناتج المحلي
النمسا	اقل من 8.9% من إجمالي الناتج المحلي
معدل اقتصاد الظل في الاقتصادات المتقدمة	بين 14% و16% من إجمالي الناتج المحلي
في الاقتصادات الصاعدة	بين 32% و 35% من إجمالي الناتج المحلي
في بعض الدول العربية	بين 34% و 45% من إجمالي الناتج المحلي
في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وإفريقيا	اكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي
في الشرق الأوسط وآسيا	بين 25% و 35% من إجمالي الناتج المحلي
في الجزائر	30.86% من إجمالي الناتج المحلي
في مصر	34.24% من إجمالي الناتج المحلي
في المغرب	34.1% من إجمالي الناتج المحلي
في الامارات	26.54%% من إجمالي الناتج المحلي
اعلى نسبة الاقتصاد الغير رسمي	**النسبة**
بوليفيا	62.30 % من إجمالي الناتج المحلي
زيمبابوي	60.60 % من إجمالي الناتج المحلي

المصدر : من اعداد الباحثين

2. **الاعمال الغير رسمية حسب كل قطاع :** من خلال الجدول نجد ان القطاع الغير رسمي او ما يسمى قطاع الظل يتواجد في تسعة مراكز موزعة بين بين القطاع الرسمي و الغير رسمي و اعمال البيت.

الجدول رقم 02 : الاعمال الغير رسمية حسب كل قطاع

الأعمال الغير رسمية حسب القطاع

	العاملين لحسابهم الخاص		العمال		المساهمة في العمل العائلي		المستخدمين	
القطاع الرسمي Formal Secor	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي
					1		2	
القطاع الغير رسمي Informal sector	3		4		5		6	
اعمال البيت households	8		9					

Source : Hart, K. (1985). The informal economy. Cambridge Anthropology, 54-58.

فالقطاع غير الرسمي من الصعب تحديده من أي قطاع آخر. فهو يمثل الشريحة من المجتمع التي تفشل الحكومة في إحكام قبضتها عليها، أيا كان الغرض. كما ان أوضاع وظروف هذا القطاع ، تتعارض مع قوانين السلطات .

و يتفادى في الخطاب السياسي الحديث عن القطاع الرسمي رغم علم الحكومة بوجوده ، رغم كثرة الابحاث و المقالات العلمية حوله في بحوث الأكاديميين ودراساتهم. حيث ان رجال السياسة يفضلون استخدام مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح القطاع غير الرسمي مثل: "العمل الخاص"، و"العمل الحر"، و"الصناعات الصغيرة"، وكلها لا تخرج عن كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي .

3- اوجه و انماط القطاع الغير رسمي : من خلال الشكل يتضح ان الاقتصاد الغير رسمي قد يأخذ اشكال متعددة منها تهريب السلع عبر الحدود و الموانئ و المطارات و اشكال اخرى مثل انتاج بعض السلع داخل مؤسسات تعمل في الظل و دون تراخيص قانونية اما لتدنية التكاليف او بسبب مخالفتها و انتهاكها لحقوق الملكية او لحقوق العلامة التجارية لسلعة ما.

أ- التهريب : يمثل التهريب احد اوجه الاقتصاد الغير رسمي

ب-انتاج السلع الموازية .

ت-تداول العملات الاجنبية .

ث-الاتجار في السلع الموازية في نقاط بيع متحولة.

و من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ ان القطاع غير الرسمي يمكن أن يقدم بعض الخدمات المفيدة ظاهريا لكل من الدولة من حيث تخفيف العباء عليها و ذلك من خلال امتصاص جزء من البطالة و العامل قد يجد في القطاع الغير رسمي فرصة لضمان اجر معين و لو محدود، و لكن من الناحية الموضوعية فإن العاملين والحكومة غالبا ما يخسرون كلاهما بطرقة غير مباشرة . فالعاملون يخسرون لأنهم يعملون بغير حماية و بدون ظمآن اجتماعي و حقوقهم مهضومة و في بيئة غير خاضعة للقانون، والحكومة تخسر مصدرا مهما من مصادر الإيرادات الضريبية. وبالإضافة إلى عدم حصول العمالة على المزايا الاجتماعية، فإن مهاراتهم غالبا ما تضعف بمرور في محيط قد لا يشجعهم على الابتكار و التميز و لا يلقون الترقيات المناسبة لمستواهم و كفاءاتهم العلمية .

الشكل رقم 02: اشكال الاقتصاد الغير رسمي

المصدر: من اعداد الباحثين

4- اسباب انتشار القطاع الغير رسمي : من بين اهم الاسباب المؤدية للتفاقم و اتساع دائرة اقتصاد الظل نجد ما يلي :

- ✓ البطالة و الفقر و الفجوة الكبيرة بين الطلب و العرض على العمل.
- ✓ اتساع الفجوة بين مخرجات الجامعات و اصحاب الشهادات و المعروض في اسواق العمل.
- ✓ الانظمة الضريبية المطبقة و الغير عادلة مما يدفع الى التهرب الضريبي بكل اشكاله.
- ✓ الانظمة السياسية الغير عادلة و المولدة للاقتصاد الغير رسمي. فالربيع العربي و الهجرة من اسباب تفاقم هذه الظاهرة.
- ✓ ارتفاع مساهمات الأفراد و ارتفاع المعيشة الافراد مما يدفعهم الى البحث على عمل اضافي في القطاعات الغير رسمية.
- ✓ ارتفاع مداخيل العمال و المؤسسات التي تنشط في القطاعات الغير رسمية و التي تفضل البقاء في القطاع الغير رسمي.
- ✓ الازمات الاقتصادية

- ✓ كثرة القوانين و صعوبة الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- ✓ تظهر اقتصاديات الضلل في الدول الضرائب المرتفعة و التي تتميز بقوانين و رقابة اقل. قلة مداخل الدولة يدفع الدولة بتطبيق سياسة رفع الضرائب الامر الذي يصبح يشجع الكثير من المؤسسات و الافراد للتوجه نحو اقتصاد الظل.

5.الجزائر و تطور حجم القطاع الغير الرسمي : من الواضح ان القطاع الغير رسمي كيان يرافق الاقتصاد الرسمي كالظل و هذا الظل يكبر حجمه و يتقزم من دولة الى اخري نتيجة لمجموعة من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و احيانا لأسباب امنية. و من خلال الجدول رقم 03 نجد ان الاقتصاد الغير رسمي يتعايش و جزء لا ينفصل عن أي نظام اقتصادي لكنه يشكل خطر و ملجا لبعض الدول في نفس الوقت. فالاقتصاد الاسود كان يمثل حوالي 25.4 في التسعينات في الجزائر لينتقل الى 30.6 بعد عشر سنوات خاصة بعد تطبيق اقتصاد السوق و قانون العرض و الطلب و لكنه مع سنة 2013 نجده بنسبة تكاد تكون خطيرة جدا ب 42.4 بالمائة [4] .

6. مظاهر الاقتصاد الخفي في الجزائر : من ملامح الاقتصاد الخفي في الجزائر نجد معالمه في :

- انتشار الأسواق الفوضوية والباعة المتجولين.
- التجارة في النقد الأجنبي و امام البنوك .
- التجارة في السلع المحظور محلياً و تهريبها عبر الحدود كالمخدرات و المهلوسات .
- الفلاحة في اراض و توظيف العمال و تسويق سلعها دون تسجيل و دخولها في حسابات الناتج المحلي الاجمالي.

- كثرة سيارات الاجرة الغير مرخص للعمل و كثرة المعامل و الدكاكين الخارجة على القانون و لا تخضع للضرائب و كل الفئات تمتهن مهنة خارج القانون

و حسب بعض التقارير الدولية فان القطاع الغير رسمي كان يشغل حوالي 1.6 مليون شخص سنة 2001 و ارتفع الى حوالي 3.9 سنة 2012 يتوزعون خاصة على قطاع التجارة و الخدمات و قطاع البناء بنسبة 45 بالمائة و ذلك خارج قطاع الفلاحة.

الجدول رقم 03 : تطور نسب القطاع الغير رسمي في الجزائر من 1990 الى 2016.

1990	1991	1992	1993	1994
25.4				
1995	1996	1997	1998	1999
22.6	22.3	26	27.2	29.3
2000	2001	2002	2003	2004
31.6	33.6	34.2	35.6	34.3
2005	2006	2007	2008	2009
34.5	34.2	34	32.2	32
2010	2011	2012	2013	2014
45.6	30	45	42.4	
2015	2016			

المصدر :ميزات, & محمد صايب. (2012). بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة و تحديات جديدة. ***Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales*** **(,**

7. الاثار الإيجابيات للقطاع الغير رسمي :

أ- التخفيف من الأثر الاجتماعي للأزمات : قد تري الكثير من الحكومات ان الاقتصاد السري يساهم في التخفيف من حدة الازمات الدورية للاقتصاديات النامية بالأخص و الناتجة عن سياسات الدولة الليبرالية. فالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مثلا يعمل على التخفيف من الأزمات المالية و الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من

حين الى اخر بسبب ارتباط اقتصادها بالبترول و الذي يتعرض سعره للتذبذب منذ سنة 1985-1986 و 2008 و سنة 2018.

ب- تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام : فالكثير من الدول و الحكومات و من بينها الجزائر تعمل على تقديم كل الدعم للقطاع الخاص و عدم مراقبة نشاطه و الذي كثير ما يتهرب و يعمل في السر و يستغل الاقتصاد الغير رسمي للتوسع و تخفيض التكاليف.

ج- امتصاص حصص التوظيف ومناصب العمل : قد يكون القطاع الغير رسمي حل للسلطات و للكثير من المتخرجين من الجامعات و طالب التوظيف و ذلك للتخفيف من اثر البطالة التي تضرب بكل ثقلها في الجزائر[5].

8. الاثار السلبية للاقتصاد الغير رسمي :

أ - استغلال الاطفال و النساء فسن مبكرة و في ضرف عمل قاصية و منعهم من حقوقهم في الحياة الكريمة و حرمانهم من التعليم[6].

ب- انتشار الجريمة المنظمة : فاتساع رقعة الاقتصاد الغير رمس يشجع على تكاثر الجرائم

ت- التهريب عبر الحدود لسلع(مقدم & أحمد, 2007).

ث- تنشيط عمليات غسيل الأموال في المصارف.

ج- انخفاض الإيرادات الحكومية من الضرائب .

ح- إضعاف هيبة الدولة و ضياع لموارد الحكومات ، ونشر للجريمة، وانعدام الاخلاق. .

9. الجزائر و مؤشر الحكم الراشد بين سنة 2000- 2016:

لا شك ان ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي هي الظاهرة الاقتصادية عالمية، وليست حكر او خاصة بنمط اقتصادي أو نظام اقتصادي معين.

فالاقتصاد الموازي موجود في كل ان لم نقل اغلب المجتمعات الرأسمالية وأنظمتها الليبرالية، مثلما هو موجود في الأنظمة الاشتراكية. والجزائر كغيرها من الدول تعاني من خطر وجود هذا القطاع و لكن ليست المشكلة فقط في وجوده بل المشكل يكمن في ايجاد اسباب توسعه و انتشار بنسب كبيرة في الجزائر نذكر منها نقص في تطبيق الحوكمة و الحم الراشد القائم على الشفافية و المشاركة العدالة الاجتماعية. و من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر تحتاج الى تحسين ترتيبها من خلال البحث على الحكم بدمقراطية و مرونة في التنظيمات تخدم الاستقرار السياسي و يعلو فيها القانون على الفساد بكل اطيافه [7].

الجدول رقم 04 : الجزائر ضمن مؤشر الحكم الراشد من سنة 2000 الى 2008

السنة	مؤشر الاستقرار السياسي%	مؤشر الاطر التنظيمية %	مؤشر فاعلية الحكومة%	مؤشر سيادة القانون%	مؤشر محاربة الفساد%
2000	6	20	14	13	28
2002	7.6	25	30	31.6	31.1
2003	8	30	31	31	35
2004	8.3	28	40	27.5	41.9
2005	15	30	44	31	41
2006	17	25	39	34	41
2007	14	25	35	29	43
2008	13.8	21	37	27	40

المصدر :البنك العالمي تقرير حول الجزائر لسنة 2009.

10. وضع الجزائر ضمن مؤشر الفساد :و الذي ساعد على تفشي ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي و الفساد بكل انواعه الاداري و السياسي في غياب تطبيق القانون فوق الجميع و بقائه حبر على ورق و جس د بلا روح ساهم في انتساع الاقتصاد الفوضوي في الجزائر في غياب

نطبيق المراقبة الصارمة و معاقبة المخالفين . فالجزائر دائما في مراتب جد متأخرة و سيئة للغاية في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة الدولية .حيث نجدها في المرتبة 115 لسنة 2017 من بين 176 دولة و حلت في المرتبة 108 لسنة 2016 و هو خير دليل ان الجزائر تعاني من عدم استقرار سياسي و اقتصادي .

الجدول رقم 05 :مؤشر مدركات الفساد بين 2003– 2017

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشرCPI	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	34
الرتبة	88	97	97	84	92	94	111	105	112	105

الرتبة	2013	2014	2015	2016	2017
	94	100	88	108	115

Source : http://www.transparency.org/news/feature/corruption

11. وضع الجزائر ضمن مؤشر ممارسة الاعمال «Doing Business» :

يقيس التقرير بيئة أنشطة الأعمال من مختلف الجوانب .و يصدر هذا التقرير عن البنك الدولي ويشمل 185 دولة من انحاء العالم كما يعمل هذا المؤشر على تقييم مجموعة من التشريعات و المتغيرات التي تهدف إلى تسهيل القيام و ممارسة الأعمال للمؤسسات الاقتصادية المحلية و الأجنبيون. و جاءت الجزائر في المرتبة 150 لسنة 2012 عالميا و انزلقت إلى المرتبة 152 لعام 2013 [8].

الشكل رقم02 :مؤشر سهولة ممارسة الاعمال الخاص بوضع الجزائر

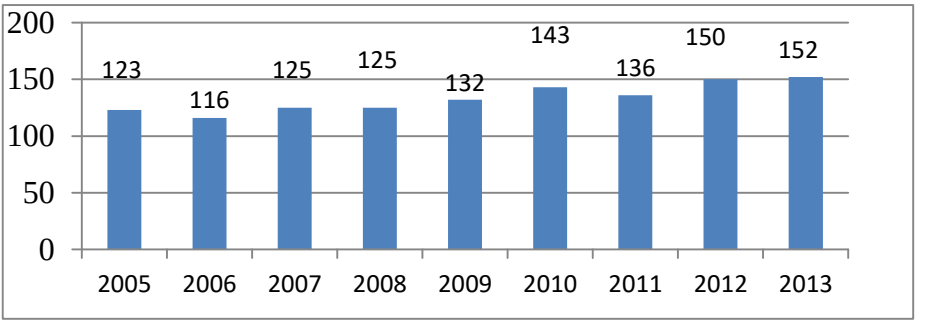

Source : http://www.doingbusiness.org/reports/global-report2013

و يعتمد مؤشر سهولة ممارسة الاعمال على 10 مؤشرات فرعية تسمى بالمجالات. ومن خلال التقييم السنوي نجد ان الجزائر تدحرجت إلى مواقع متأخرة اقليميا و عربيا حيث سجلت تراجع في ثماني مؤشرات فرعية من اصل عشرة . وكان التراجع أكبر في مؤشر دفع الضرائب' من المرتبة 165 إلى المرتبة 170 عالميا و تراجع في مؤشر الحصول على الكهرباء من المرتبة 161 إلى المرتبة 165 عالميا من بين 185 دولة . كما سجلت الجزائر وفقا لتقرير 2012 تراجع في كل من مؤشر بدأ المشروع ، استخراج تراخيص البناء'، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود و مؤشر تسوية حالات الاعسار[9].

الجدول رقم 06 :تطور مساهمة البطالة في تطور حجم الاقتصاد الغير رسمي :

2000	2001	2002	2003	2004
29.77	27.3	25.9	23.7	17.7
2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
15.3	12.3	13.8	11.8	10.2
2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
10	10	9.7	9.83	10.60
2015	**2016**	**2017**		
11.58	10.5	12.3		

المصدر : الدوان الوطني للإحصاء و **https://ar.actualitix.com**

حسب الديوان الوطني للإحصائيات، نجد ان نسبة البطالة مرتفع في الجزائر و ان هذه القوة الشبابية غير مستغلة لدفع عجلة التنمية. و هذه البطالة تتباين تباينا على مستوى الجنس والسن والمستوى التعليمي وكذا الشهادة المتحصل عليها، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة 29.7 في المائة.

كما ارتفعت نسبة البطالة لدى الأشخاص الذين لا يملكون مؤهلات مهنية لتصل إلى 10.1 في المائة في سنة 2017 مقابل 7.7 في المائة في سبتمبر 2016.

و من خلال الجدول نجد ان معدلات البطالة في حدود 10 خلال سنة 2010 و هي في ارتفاع خطير وصل الى 12.3 في سنة 2017 و هذا المعدل يشجع على توجه الشباب الى العمل في دائرة اقتصاد الظل محروما من كل حقوقه من جهة و من جهة اخرى لا يساهم في الضمان الاجتماعي .و في نفس السياق، و من خلال الجدول نجد ان الاقتصاد الوطني فشل في امتصاص البطالة خاصة بعد التسعينات و بعد الازمة البترولية و دخول الجزائر مرحلة الاصلاح الاقتصادي و التحول الى الاقتصاد السوق. فلقد كانت البطالة تتنامى بشكل رهيب دفع السلطات الى غض النظر على انتشار الاقتصاد الاسود لامتصاص البطالة و التي بقيت مستوياتها عالية بسبب قلة الاستثمارات و الاعتماد المفرط على البترول و عدم انتهاج سياسات تنوعية تخدم التنمية الوطنية.

12. طرق و اساليب حساب الاقتصاد الغير رسمي : من بين الطرق البسيطة القياس الاقتصاد الغير رسمي نجد من يقسمها الى طرق مباشرة و طرق غير مباشرة و من بين اهم الطرق نجد :

أ- طريقة الناتج القومي: عن طريق الفرق بين حسابات الدخل و الانفاق: ان اكتشاف الاقتصاد الغير رسمي يبدو واضح اما الاعين و لكن اثباته بالبيانات يتطلب رقمة الإدارات و الوزارات و تتبع مداخيل و استهلاك الافراد . فمن خلال البيانات يمكن ان نجد الفرق. فالأفراد الدين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم والدي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد الخفي إلا أن هده الدخول المخفاة ستتحول إلى إنفاق عاجلا أم أجلا و الذي يمكن اكتشافه في دولة ذات حوكمة و تستخدم اساليب تكنولوجيا حديثة في كل القطاعات.

ب- عن طريق الفرق بين معدلات التشغيل في الاقتصاد الرسمي و الغير رسمي : فمن خلال تقدير عدد اليد العاملة الحقيقية و المشاركة في الاقتصاد الرسمي

و طرحها من القوة العاملة الكلية في المجتمع فان الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة يمثل حجم الاقتصاد الخفي(علي, 2012).

ت- طريقة MIMIC و تتمثل في دالة من المتغيرات و التي تأثر في اقتصاد الظل و غالبا ما تشمل العبء الضريبي السيولة ساعات العمل و البطالة(الحسن & حسين, 2014).

III- النتائج ومناقشتها :

1- تشجيع أصحاب المشروعات في القطاع الغير رسمي على إنشاء أعمال جديدة ضمن الاقتصاد الرسمي عن طريق اعتماد قواعد أوضح لبدء منشآت الأعمال الجديدة وتشغيلها

2- القروض لأنشاء مشاريع مصغرة و بمعدل فائدة صفري.

3- تخفيض و تبسيط اللوائح الضريبية وتحسين إدارة الضرائب و الفصل بين ادارة المسؤولة على تقدير الضرائب و الادارة القابضة للضرائب مع مراقبة هذا الجهاز من الفساد الاداري.

4- تنظيم التجارة الموازية من خلال خلق اسواق منظمة و رسمية بمقاييس عالمية تشمل الامن و الصحة العمومية.

5- محاربة الرشوة و الفساد الاداري و رفع الاجور و محاربة الاسواق الفوضوية عن طريق تنظيم العمل التجاري .

6- العمل على فتح باب خلق المؤسسات الصغيرة في اطار تشغيل الشباب و دعمهم حتى لا يتوجهون نحو القطاع الغير رسمي.

7- قيام مصالح المراقبة التابعة لمصلحة الضرائب و التجارة بمحاربة القطاع الغير رسمي و منحهم صلاحيات و حماية قانونية.

الخلاصة:

من الضروري اليوم التأكيد بأن التجارة غير الرسمية تمثل تهديد و دليل على فشل عمل الحكومة في ارساء قواعد العدالة الاجتماعية من حيث مساهمة كل الافراد كل حسب

امكانياته في بناء الدولة الاجتماعية . فالاقتصاد الغير رسمي يشكل خرقا واضحا وخطرا دائما وتفكيكا لآليات السوق بسبب المعاملات الغير قانونية و التي تؤثر سلبا على مستوى الاقتصاد الكلي و بالأخص على عوائد الخزينة العمومية المتأتية كإيرادات ضريبية. فالإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها السلطات العمومية خلال العشريتين الأخيرتين من الزمن والتكييف المستمر للمنظومة التشريعية والتنظيمية قصد القضاء على الكثير من الوضعيات التي تسببت في نمو ظاهرة التجارة الفوضوية و الانشطة الغير قانونية ، ورغم كل المجهودات المبذولة تبقى ظاهرة الاقتصاد الاسود واقع يفرض نفسه في السنوات الأخيرة ويبحث عن حلول أكثر فعالية . و بالتالي اصبح اكثر من الضروري و ضع و اتخاذ حزمة من القوانين الصارمة و الملزمة تجمع بين خيارين لا ثالث لهما و هو التحفيز والدفع بقطاعات الاقتصاد غير الرسمي للاندماج تحت المظلة الرسمية، و عدم الاكتفاء بتجريم التجريم القانوني للقطاع الغير رسمي لأنهم أصلاً خارج القانون.

الهوامش والمراجع :

[1] الساعدي، عمر مفتاح & ,البصير، أنور عبد الكريم. (2013). اقتصاد الظل و مظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي . *Journal of Social Studies, 264*(1656), 1-81

[2] عبيرات مقدم & ,بساس أحمد. (2007). الاقتصاد غير الرسمي «اقتصاد الظل» كشكل من أشكال التهرب الضريبي . *مجلة البحوث والدراسات*.186-171 ,(1) 4 .

[3] الحسن & ,علي حسين. (2014). اقتصاد الظل, أسبابه, آثاره السلبية وأساليب الحد من حجمه/مثال سورية .*سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*.(4)*36* ,*ISSN: 2079-3073*

[4] بودلال علي. (2012). انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية .*مجلة الإستراتيجية والتنمية*.157-138 ,(3) 2 .

[5] Charmes, J. (2016). The Informal Economy. In E. Kraemer-Mbula & S. Wunsch-Vincent (Eds.), *The Informal Economy in Developing Nations: Hidden Engine of Innovation?* (Intellectual Property, Innovation and Economic Development, pp. 13-52.

6- Portes and Castells, 1989: “The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries”, p 12.

7- Cortado Thomas, l'économie informelle vue par les anthropologues, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N0 14, p p : 200-201.

8- Gutmann, P. M. (1985). The subterranean economy, redux The economics of the shadow economy (pp. 2-18): Springer.

9- Chen, Martha Alter. «INFORMALITY, POVERTY, AND GENDER: AN ECONOMIC RIGHTS APPROACH .» *Lecturer in Public Policy, Harvard Kennedy School International Coordinator, WIEGO Network* , 2009.